IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
JOURNAL OF LANGUAGE STUDIES
ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: http://jls.tu.edu.iq

Probing and Division and its Effect on the Origins of Grammar: A Theoretical Practical Study

Prof. Salah Sayer Farhan Al-Obaidi *
Tikrit University / College of Arts / Department of Arabic Languag
E-mail: salah.sayer@yahoo.com

Assistant Professor Dr. Mohanad Majeed Buraa
Tikrit University / College of Arts / Department of Arabic Language
E.mail: m.m.b@tu.edu.iq

Keywords:

-Effect
-probing and division
-grammar

Article Info

Article history:
Received: 16-4-2021
Accepted: 1-6-2021
Available online

Abstract

This paper attempts to uncover the truth of probing and division, its importance and types, and on this basis the grammatical material was classified, its most prominent phenomena were discussed, and concluded with a statement of the effect of probing and division on the origins of Arabic grammar.

The nature of the research, after examining its main ideas, necessitated its division into three topics, preceded by an introduction, and ending with a conclusion. The Introduction includes the importance of the research, its motives, its problem, its questions, its methodology, and previous studies.

The first section is devoted to the linguistic and idiomatic meaning of probing and division.The second is concerned with the truth of probing and division, its importance and types and the third tackles probing and division applications in linguistic origins.

The research part is the conclusion which sums up the findings of the study.

* **Corresponding Author:** Salah Sayer Farhan**, E-Mail:** Salah.sayer@yahoo.com
Tel: +9647710414495 **, Affiliation** : College of Arts, University of Tikrit **–Iraq**

Journal of Language Studies. Vol. 4, No. 4, Summer 2021, Pages (226-241)

السَّبر والتَّقسيم وأثره في تقعيد أصول النحو
ـ دراسة نظرية تطبيقية ـ

أ.د. صلاح ساير فرحان العبيدي
أ.م.د. مهند مجيد برع العبيدي
جامعة تكريت -كلية الآداب

الكلمات الدالة:-

- أثر
ـ السَّبر والتقسيم
- النحو

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام : ١٦-٤-٢٠٢١

القبول : ١-٦-٢٠٢١

التوفر على النت

الخلاصة : سَعَى البحثُ إلى الكشف عن حقيقة السَّبر والتَّقسيم وأهميته وأقسامه، وعلى هذا الأساس جرى تصنيف المادة النحوية، وبحث أبرز ظواهرها، وختمت ببيان أثر السَّبر والتَّقسيم في تقعيد أصول النحو العربي.

وقد اقتضت طبيعة البحث بعد الوقوف على أفكاره الرئيسة، تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تسبقها مقدمة، وتقفوها خاتمة مذيلة بقائمة المصادر والمراجع، على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها أهمية البحث، ودوافعه، ومشكلته، وأسئلته، ومنهجه، والدراسات السابقة، وأما المباحث، فجاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: المقصود بالسَّبر والتَّقسيم لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثاني: حقيقة السَّبر والتَّقسيم وأهميته وأقسامه.

المبحث الثالث: تطبيقات السَّبر والتَّقسيم في الأصول اللغوية.

وخلص البحث إلى جملةٍ من النتائج والتوصيات، وهي أبرز ما توصل إليه كما هو ثابت في خاتمة البحث.

وأسأل الله تعالى أن يجعله علمًا يُنتَفَعُ به، وما توفيقنا إلا بالله، عليه توكلنا وإليه ننيب

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فقد روي عن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) قوله: "لا يصل أحد من عِلم النحو إلى ما يحتاج إليه حتَّى يتعلَّم ما لا يحتاج إليه".[i]

و ما زال البحث في أصـــول النحو من الموضـــوعات الشـــائكة؛ ذلك أنَّه بحث في الفكر النحوي، والقواعد والأصـول التي بُنِيَ على أسـاسـها هذا العِلم، بل ومن الأدلة المهمة التي يسـتعملها العلماء في كثيرٍ من العلوم.

وانطلاقًا ممَّا سبق عرضه، فقد ظهرت لدينا فكرة هذا البحث.

المشكلة البحثية:

يمكن إيجازها اختصارًا في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر السَّبر والتَّقسيم في تقعيد أصول النحو؟

أسئلة البحث:

انبثق عن السؤال الرئيس سالف الذِّكر أسئلة فرعية متعددة، أهمها:

١. ما المقصود بالسَّبر والتَّقسيم في اللُّغة والاصطلاح؟

٢. ما حقيقة السَّبر والتَّقسيم؟ وما أهميته؟ وما أقسامه؟

٣. ما أثر السَّبر والتَّقسيم في تقعيد أصول النحو العربي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع المثار في الأمور التالية:

١. أهمية السَّبر والتَّقسيم واحتفاء الأصوليين به، وذلك في مقامين: نظري وعملي.

٢. يُمثِّل السَّبر والتَّقسيم لونًا من ألوان الاستدلال التي استعملها النحاة في دروسهم ومؤلفاتهم، ونمطًا من أنماطه، إلَّا أن قيمته العلمية لم تكن بالدرجة التي كان يتمتع بها السماع، والقياس، هذا مما يمكن أن

٣. يفهم من ترتيب ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) حينما تحدَّث عن أساليب الاستدلال النحوي؛ إذ جعله من جملة الاسـتدلالات الملحقة بالقياس[٢]. ويبدو أن ترتيب الأنباري قد ترك أثره في تصـورات المحدثين الذين كتبوا في أصـــول النحو العربي، إذ تجاهله بعضـــهم[٣]، في حين أقلَّ بعضـــهم الآخر[٤] من الحديث عنه، وعدَّه آخر[٥] من الأدلة الثانوية. وكان يقصـــد بالأدلة الثانوية الأدلة التي تســـتند إلى دليلٍ ثابت (أولي) مثل القياس أو السـماع، وقد شـاع الاسـتدلال به في أسـاليب بعض النحاة مثل: الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) وابن هشام (ت ٧٦١هـ)، وأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)؛ لأن هؤلاء النحاة كانوا يهتمون بالتحليل النحوي اهتمامًا كبيرًا، كما في معظم كُتبهم.

٤. يتمتع هذا اللون من الاسـتدلال (السَّـبر والتَّقسـيم) بتكوين منطقي مبني على أسـاس نظرية الاحتمال ممَّا جعله يتناســـب بشـــكلٍ كبير جدًا مع منهج التحليل النحوي الذي يهدف إلى تشـــخيص الممكن الذهني وتحديده، والممكن الذهني يستند إلى نظرية الاحتمال في وجوده.

٥. إشاعة الاستدلال بالسَّبر والتَّقسيم في كُتب الخلاف النحوي كما نلحظ ذلك – على سبيل المثال – في كتاب «الإنصاف لابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)»، إذ إن ابن الأنباري استعمل هذا الاستدلال[٦] في الرَّدِّ على مَن خالفه، فقد ردَّ على ثعلب فيما ذهب إليه من أن الظرف الواقع خبرًا ينتصب بفعل محذوف غير مقدر، (وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوبًا بفعلٍ معدوم من كلِّ وجهٍ لفظًا وتقديرًا، والفعل لا يخلو إمَّا أن يكون مُظهَرًا، ولا مقدرًا في حُكم الموجود كان معدومًا من كلِّ وجهٍ) .[٧]

أهداف البحث ودوافعه:

١. التعريف بالسَّبر والتَّقسيم في اللغة والاصطلاح.
٢. بيان حقيقة السَّبر والتقسيم وأهميته وأقسامه.
٣. الوقوف على أثر السَّبر والتَّقسيم في تقعيد أصول النحو العربي.

الدراسات السابقة:

اعتمدنا في تناول عناصر البحث على ما لاح لي من مصنفاتٍ نحويَّة، صُنِّفت في السَّبر والتَّقسيم، يتضح ذلك في ما أوردته في ثَبت المصادر والمراجع، وذلك حسب مقتضيات البحث.

خطة البحث:

وتشتمل على مقدمةٍ، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وفيها مشكلة البحث، وأسئلته، وأهميته ودوافعه، ومنهجه، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: السَّبر والتَّقسيم في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: حقيقة السَّبر والتقسيم وأهميته وأقسامه.

المبحث الثالث: تطبيقات السَّبر والتَّقسيم في الأصول اللغوية.

الخاتمة: وتشتمل على أبرز النتائج والتوصيات.

سائِلَيْنِ العلي القدير الإعانة والتوفيق والسداد ...

المبحث الأول

السَّبر والتَّقسيم في اللغة والاصطلاح

لمعرفة معنى هذا المصطلح الأصولي لا بدَّ من تعريف مفرداته من جهة اللُّغة؛ والمعنى الاصطلاحي لمجموع الكلمتين باعتبارهما عَلَمًا على مصطلح أصولي مشهور، ثم تبيِّين مدى العلاقة بين التعريف اللُّغوي والتعريف الاصطلاحي لهذا المصطلح.

أولًا– المقصود بالسَّبر والتَّقسيم في اللُّغة:

(السَّـبرُ) بفتحٍ فسـكون: التجربة، وسَـبَرَ الشـيء سـبرًا حزره وخَبَره، واسـبُر لي ما عنده أي اعلمه. والسَّـبر: اسـتخراج كنه الأمر. والسَّـبر: مصـدر سَـبَرَ الجرح يَسـبُرُه ويَسـبِرُه سَـبرًا نظر مقدارَه وقاسـه ليعرِفَ غوره، ومسبُرَتُهُ: نهايتُه.

والمِسبار والسَّبار: ما سُبِرَ به وقُدر به غور الجراحات، ويقال: المسبار هو الحديدة التي يُعرف بها قدر الجراحة. والسِّبار الفتيلة التي تجعل في الجرح[٨]. وذكر الإمام ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) معاني السَّبر في اللُّغة، فجمع أطراف معاني السَّبر عند أئمة هذا الشأن[٩]، وما يهمنا من معنى السَّبر هو المعنى الأول.

أمَّا التَّقسيم من (القَسم) بالفتح مصدر (قَسَمَ) الشيء (فانقسم) وبابه ضَرَبَ والموضع (مَقسِمٌ) مثل مَجلِس. و(قَسَمَهُ) جَزَّأَهُ. وقاسمه المال وتقاسماه واقتسماه بينهم والاسم القسمة... قال تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ ﴾ (النساء: ٨).[١٠]

إلَّا أنَّ هناك من أئمة اللُّغة مَن قال بوجود أصـلًا ثالث لمعنى التقسـيم غير ما ذكره ابن فارس وهو "النظر في الشيء وتقديره"، ومن ذلك قول الإمام الأزهري (ت ٣٧٠هـ) في «تهذيب اللغة»: "قال ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، يقال: هو يَقسِمُ أمرهُ قَسمًا، أي: يُقَدِّرُهُ، ينظرُ كيف يعمل فيه. وأنشد للبيد (ت ٤١هـ):

فقولَا لَهُ إن كَانَ يقسِمُ أمرَهُ ... أَلَّما يَعِظكَ الدهرُ أُمُّكَ هابِلُ

ويقال: قَسَمَ فلانٌ أَمرَهُ أَي: مَيَّلَ فِيهِ، أَيفعلُ أَم لَا يفعلُ".[١١]

وانطلاقًا مما سبق عرضه، فالمعاني التي تهمنا هنا في التقسيم الأصلين الأخيرين، وهما:

١. تَجزِئَةِ شَيءٍ، الحظّ والنصيب، وهو معنى التقسيم عند الجوهري (ت ٣٩٣هـ).
٢. النظر في الشيء وتقديره، كما قال ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ).

ثانيًا– المقصود بالسَّبر والتَّقسيم في الاصطلاح:

يُعرف السَّـبر والتَّقسـيم على نحوٍ عام بأنه إيراد أوصـاف الأصـل أي المقيس عليه وإبطال بعضـها ليتعين الباقي للعليَّة.[١٢]

والسَّبر في الاصطلاح: هو اختبار الوصف، هل يصلح للعلّيَّة أم لا؟

و"السبر في اللُّغة الاختبار يقال: سبر الشيء أي: خبره، وفي حديث الغار قال أبو بكر لرسول الله – صـلى الله عليه وسـلم –: ((لا تدخله حتى أسـبره قبلك)) أي: أختبره، وأعتبره، وأنظر هل فيه أحد أو شـيء يؤذي، والتقسـيم: هو ذكر الأقسـام المحتملة، والسـبر والتقسـيم مسـلك من مسـالك العلة عند الأصـوليين، وعنهم أخذه النحاة. وقد عرَّفه السـيوطي بقوله: أن يذكر – أي: النحوي – جميع الوجوه المحتملة، ثم يسبرها – أي: يختبرها – فيبقي ما يصلح، وينفي ما عداه بطريقه".[١٣]

والتَّقسيم في الاصطلاح: هو حصر الأوصاف الموجودة في الأصل التي يظنُّ صلاحيتها للعلَّة ابتداءً، فيقال: العِلَّة إمَّا كذا وإمَّا كذا.

ثم أطلق مجموع هذين اللفظين في الاصطلاح على مسلكٍ خاص من مسالك العِلَّة، وعرَّفوه بأنه: "حصر الأوصاف التي توجد في الأصل المقيس عليه، والتي تصلح للعلّيَّة في بادئ الرأي، ثم اختبارها بإبطال ما لا يصلح بطريقةٍ، فيتعين الباقي للعلّيَّة".(١٤)

والمراد بـ "الحصر": مجرد ذِكر الأوصاف، وليس المراد منه أن تُذكر منحصرة، أي مرددة بين النفي والإثبات ليشمل قسمي التقسيم المنحصر والمنتشر.(١٥)

وتسمية هذا المسلك بمجموع هذين الاسمين واضحة، إلَّا أنَّ الموافق للترتيب الخارجي أن يقال: "التَّقسيم والسَّبر"، بتقديم "التَّقسيم" على "السَّبر"، لكنهم عكسوا الترتيب؛ لأن السَّبر هو أهم الأمرين في الدلالة على العلّيَّة، والتَّقسيم" ما هو إلَّا وسيلة إليه، وعادة العرب تقديم الأهم في التعبير على غيره.(١٦)

وقد يُسمَّى هذا المسلك بـ "السَّبر"، وقد يُسمَّى بـ "التَّقسيم".(١٧)

المبحث الثاني: حقيقة السَّبر والتَّقسيم وأهميته وأقسامه

أولًا– حقيقة السَّبر والتَّقسيم:

أن يذكر المستدل الأقسام التي يجوز أن يتعلَّق بها الحكم في مسألةٍ لغوية فيبطلها جميعًا، فيبطل بذلك قوله، أو يبطلها جميعًا إلَّا الذي يتعلَّق به الحكم من جهته فيصحُّ قوله.(١٨)

وذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) في «الاقتراح»: "السَّبر والتَّقسيم بأن يذكر جميع الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبرها فيبقى ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه. قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "مثاله: إذا سئلت عن وزن مروان فتقول: لا يخلو إما أن يكون فعلان أو مفعالاً أو فعوالاً، هذا ما يحتمله ثم يفسد كونه مفعالاً أو فعوالاً بأنهما مثالان لم يجيئا فلم يبق إلا فعلان". قال ابن جني: وليس لك أن تقول في التقسيم: ولا يجوز أن يكون فعوان ومفوالا أو نحو ذلك لأن هذه ونحوها أمثلة ليست موجودة أصلًا ولا قريبة من الوجود بخلاف مفعال فإنه ورد قريب منه وهو مفعال بالكسر كـ محراب وفعوال ورد قريب منه وهو فعوال بالكسر كـ قرواش".(١٩)

أمَّا أصلُ السَّبر والتَّقسيم، فقد استخدمه ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) قليلًا، ومن ذلك في: (حتى أدخل على مالك)، إذ قال ابن الملقن: "مَن قرأه بضم لام (أدخلُ) كانت (حتى) عاطفة، فمعنى الكلام: انطلقت فدخلت المدينة، ومَن فتحَها كانت (حتى) بمعنى (كي)". ومن ذلك في قوله – عليه السلا–: (يضرب بعضكم)، قال ابن الملقن: "مَن جزم (الباء) من (يضرب) أوَّله على الكفر الحقيقي الذي فيه ضربُ الأعناق، ومَن رفَعها، فكأنه أراد الحالَ والاستئناف، ولا يكون متعلقًا بالذي قبله". ومن السَّبر

والتَّقسيم أيضًا لديه: في مثل ما ورد في (نِعم)؛ إذ قال: "وفيها أربع لغات: بفتح أوله وكسر ثانيه، وكسرهما، وسكون العين وكسر النون، وفتح النون وسكون العين".(٢٠)

وتتعدد التعبيرات في تعريف هذا المصطلح، ولكنها تصبُّ في المعنى نفسه. ومن ثَمَّ لا يختلف المعنى النحوي عنه في المعنى الفقهي من حيث الدلالة فكلاهما يعتمد منهج الحصر والإبطال، وكلاهما يعتمد أسلوب المقدِّمات والنتيجة، ولكن على اختلافٍ في المضمون. وبذلك، فالسَّبر والتقسيم يجسِّد فكرة الحِجاج النحوي خير تجسيد، إذ من خلال المفهوم يتَّضح لنا أنَّ النحوي الذي يلجأ إليه يتخيل أنَّ أمامه نحويًا معارضًا أو مخالفًا ويعتمد على دليلٍ، فيبطل المحتجّ بالسَّبر والتَّقسيم هذا الدليل قبل أن يولد.

ولا شكَّ في أنَّ أسلوب السَّبر والتَّقسيم قد وفد إلى البيئة اللغوية من بيئة الفقهاء، ومما يبرهن على ذلك، أنه لم يبرز عند النحاة إلَّا بعد القرن الثالث الهجري، ولا سيما عند النحاة الذين درَّسوا الفقه كابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، والعكبري (ت ٦١٦هـ).(٢١)

وقد يُسمَّى هذا المسلك أحيانًا بـ (السَّبر) وحده، أو (بالتقسيم) وحده، ولكن إيراده مجتمع اللفظين هو الأكثر شيوعًا.

ثانيًا– أهمية السَّبر والتَّقسيم:

إنَّ علَّة السَّبر والتَّقسيم والتحليل ضرب من العملية القياسية وبيان الأدلة التي يمكن أن تتوفَّر في المعطى النَّحويّ فيحكم بانتمائه في آخر الوصف والتحليل إلى صنف مقولي معين دون آخر. ونفترض أنها علَّة منتشرة في التفكير النحوي وتجري على مسائل وقضايا مختلفة وتتَّصل بغيرها من العلل لتبرير الأحكام النحوية.

لقد كانت هذه العلَّة غير واضحةٍ عند بعض النُّحاة فصعبت عليه. ولعل مصدر ذلك كان التباسها بغيرها من العلل المفسرة للمعطيات النحوية وبالخصوص أقسام الكلام وتعيين الصنف الذي يندمج فيه الكلم التي يشكُّ في انتمائها إلى نوعٍ من أنواع الكلام الثلاثة الاسم والفعل والحرف. فقد جاء في الاقتراح في أصول النحو للسيوطي أن ابن مكتوم قال: وأمَّا علَّة التحليل فقد اعتاص عليَّ شرحها. وفكرت فيها أيامًا فلم يظهر لي فيه شيء "ولكن ابن الصائغ (ت ٧٧٦هـ) يؤكد في كتابه عثوره عليها قائلًا "قد رأيتها مذكورة في كُتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكيًا لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية كيف بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل".(٢٢)

وإذا عدنا إلى كُتب النُّحاة تبيَّن لنا أنهم ناقشوا هذه العلَّة أثناء تقسيم عدد مهم من المعطيات النحوية بعرضها على مقولات أساسية واختبارها، فسبروها وحكموا في النتيجة بسمةٍ من السمات كالاسمية.

ولعل مظاهر هذه الروائز التفسـيرية التقييمية في النحو العربي تحققت في كُتب النحاة أثناء مقارنة الاسم بالفعل والحرف واستخلاص أن عددًا من الكلم ينتمي إلى الاسمية ولا تصدق عليه خصائص الحرفية والفعلية.

ثالثًا– أقسام السَّبر والتَّقسيم عند النحاة:

إنَّ تقسيم النحاة لأنواع هذا المسلك أبسط وأقل تعقيدًا من تقسيم الفقهاء والأصوليين، فهو عند ابن الأنباري على ضربين:(٢٣)

١. أن يذكر المستدل الأقسام التي يجوز أن يتعلَّق الحكم بها فيبطلها جميعًا فيبطل بذلك قوله. كقول المستدل: لو جاز دخول اللام في خبر لكن لم يخلُ: إما أن تكون لام التوكيد، أو لام القسم، بطُلَ أن تكون لام التوكيد؛ لأن لام التوكيد إنما حسنت مع (إنَّ) لاتفاقهما في المعنى، فكلاهما للتوكيد، وأما (لكن) فمخالفة لها في المعنى. وبطل أن تكون لام القسم لأن القسم إنما حسنت مع (إنَّ) لأنها تقع في جواب القسم، كما أنَّ اللام تقع في جواب القسم، وأما (لكن) فمخالفة لها في ذلك. وإذا بطل أن تكون لام التوكيد أو لام القسم بطل جواز دخولها في خبر لكن.(٢٤)

٢. أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلَّق الحكم بها فيبطلها إلَّا الذي يتعلَّق به الحكم من جهته فيصحُّ قوله، وذلك كقول المستدل: في نصب المستثنى: لا يخلو نصب المستثنى في الواجب نحو (قام القوم إلَّا زيدًا) إمَّا:

أ– أن يكون بالفعل المتقدم بتقوية إلَّا.

ب– أو بـ (إلَّا) لأنها بمعنى أستثني.

ج– أو بـ (إلَّا) لأنها مركبة من (إن) المخففة و(لا).

د– أو لأن التقدير فيه (إلَّا أن زيدًا لم يقم).

الثاني باطل بنحو (قام القوم غير زيد)، فإنَّ نصب (غير) لو كان بـ (إلَّا) لصار التقدير (إلَّا غير زيد)، وهو يفسد المعنى.

والثالث باطل بأنَّ (إن) المخففة لا تعمل، وبأنَّ الحرف إذا رُكِّبَ مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر.

وبطل الرابع لأنَّ (أنَّ) لا تعمل مقدَّرة.

وإذا بطلت الوجوه الثلاثة ثبت الأول وهو أنَّ النصب بالفعل بتقوية (إلَّا) .(٢٥)

هذان القسمان اللذان أوردهما النحاة في تقسيماتهم. ومن خلال قراءتنا لعدد من المسائل، وجدنا فيها آلية أخرى للتقسيم وهي: بأنَّ يقسِّم المستدل الوجوه المحتملة للعلية ويثبتها جميعًا، فيصبح هناك حصر وإثبات لجميع الوجوه المحصورة دون إبطال أيٍّ منها. لكن ذلك لا ينسجم مع المفهوم العام للسبر والتقسيم، الذي يعتمد آلية الحصر والإبطال.

وعلى ذلك المنهج في التقسيم سار النحاة واللُّغويون، ولعل من الكتب المهمة الحِجاج النحوي التي برز فيها منهج السَّبر والتَّقسيم واضحًا كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري، فيكاد يكون ابن الأنباري أكثر من تطرَّق للاستدلال بهذا المسلك في مؤلَّفه، حيث قاربت مسائل السبر في كتاب «الإنصاف» العشرين مسألة.

المبحث الثالث: تطبيقات السَّبر والتَّقسيم في الأصول اللُّغوية

بعد البحث والتمحيص وجدنا أنَّ الحِجاج في مسائل النحو بالاعتماد على السَّبر والتَّقسيم، قد ظهر في موضوعاتٍ معيَّنة، فارتأينا أن نقدِّم حديثًا موجزًا فيما يلي:

أولًا– الإعراب والبناء:

قال صاحب اللُّباب: "اعلم أنَّ النحو في الأصل مصدر (نحا – ينحو) إذا قصد، ويُقال: نحا له وأنحى له، وإنما سُمِّي العلم بكيفية كلام العرب في إعرابه وبنائه (نحوًا)؛ لأنَّ الغرض به أن يتحرَّى الإنسان في كلامه إعرابًا وبناءً طريقة العرب في ذلك".(٢٦)

يتضح من كلام العكبري (ت ٦١٦هـ) أنَّ الكلام العربي ينتظم البناء والإعراب، وأنَّ كلام العرب على اختلاف أقسامه إمَّا مبنيًّا، وإمَّا معربًا. ومن هنا لا بدَّ من الحديث عن الإعراب والبناء بشكلٍ مختصرٍ وسريعٍ ليتسنَّى لنا تطبيق عِلَّة السَّبر والتَّقسيم على مسائل النحو.

ثانيًا– تطبيقات السَّبر والتَّقسيم في الأصول اللغوية:

تعددت تطبيقات السَّبر والتَّقسيم في الأصول اللغوية: نحوها، وصرفها. ومن أمثلة ذلك حصر الأوصاف الصالحة للعليَّة في بيان الوجوه الإعرابية لمعمول الصفة المشبهة إذا كان منصوبًا نحو: (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهَ أو وجها). فقد قيل فيه: "فلا يخلوا إما أن يكون نكرة كقولك: (وجهًا) أو معرفة كقولك: (الوجه). فإن كان نكرة فينصب به على وجهين: أن يكون على التمييز وهو الأرجح؛ والثاني: أن يكون منصوبًا على التشبيه بالمفعول به، فإن كان معرفة تعيّن أن يكون منصوبًا على التشبيه بالمفعول به لأن التمييز لا يكون معرفة خلافًا للكوفيين".(٢٧)

يلحظ أن المستدل جاء على أحوال معمول الصفة المشبهة جميعها، من التنكير أو التعريف ثم استدل على الوجوه الإعرابية التي تصلح له في كلِّ حالٍ من الأحوال، وهو بهذا لم يخرج عن المألوف، وإنما كان تقسيمه دائرًا في ما يجتاز التمثل به؛ وفقًا لاستعمالات اللغة ووجوه تصرفها. وهذا ما بينه ابن جني عند بحثه في مبادئ التقسيم الصحيح. ومن ذلك استدلاله على الوزن الصرفي لكلمة (مروان) نحو: "وذلك كأن تقسم نحو (مروان) إلى ما يحتمل حاله من التمثيل له، فنقول: لا يخلو من أن يكون (فعلان) أو (مَفعالًا) أو (فعوالًا). فهذا ما يبيحك التمثيل في بابه. فيفسد كونه (مَفعالًا)، أو (فعوالًا) أنهما مثالان لم يجيئا، وليس لك أن تقول في تمثيله: لا يخلو أن يكون مَفلان، أو فعوالًا، أو فعوان،

أو مفوان، أو نحو ذلك لأن هذه ونحوها إنما هي أمثلة ليست موجودة أصلًا، ولا قريبة من الموجودة، وأن كل واحدٍ من مفلان ومفوان وفعوان لا يقرب منه شيء من أمثلة كلامهم".[٢٨]

أمَّا إذا كانت "الأمثلة ليست موجودة أصلًا ولا قريبة من الموجودة"[٢٩]، فلا يجوز التمثيل بها. ويُستنتج من ذلك: أن من شروط التقسيم أن يكون مستوفيًا وحاصرًا لجميع الحالات التي يمكن أن تكون صالحة علَّة للحكم، فيتم حصر جميع الأوزان التي تشابه كلمة (مروان) مثلًا، ونتيجة لهذا الحصر قد يتوهم المجتهد ملمحًا من التشابه في أوزان أخرى مماثلة لكلمة مروان، ولكنه في الحقيقة لا تكون مستعملة، ولا قريبة من المستعملة.

الخاتمة

ذكرت فيها أبرز النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث وهي:

أولًا– النتائج:

١.تكونت القواعد الأصولية بعد جهود كبيرة من علمائنا المتقدمين.

٢. استعمل السَّبر والتَّقسيم في فنونٍ مختلفة وعلوم متعددة، ويمكن أن يُستعمل في جميع المجالات التي يُمكن أن يُستدل فيها، وخاصة بطريقة الإبطال، وطريقة الاستدلال فيه سهلة إذ إنها تقوم على عرض الأقسام المحتملة وحصرها، ثم إبطال ما لا يمكن التمسُّك به في نظر المستدل.

٣.إنَّ السَّبر والتَّقسيم هما مصطلحان، وليس مصطلحًا واحدًا، وقد بيَّن البحث أن لكلٍّ منهما دلالة لغوية، ودلالة اصطلاحية خاصة به، ووظيفة معينة يؤديها، ونتيجة التحليل هذه تخالف ما ذهب إليه الجرجاني (ت ٨١٦هـ) في تعريفاته أنَّ السَّبر والتَّقسيم مصطلح واحد، وهما بمعنى واحد.

٤.شيوع الاستدلال بالتَّقسيم في مباحث التحليل النحوي، إذ إنهم في هذا اللون من الدرس يحاولون الوقوف عند الاحتمالات التي يُمكن أن ترد إلى الذهن، ويجهدون في تقليب المعنى بما يحتمله التركيب ليأخذوا المعنى المناسب للسياق، كما يظهر لنا، أو ينكشف استعمال هذا الاستدلال في كُتب الخلاف النحوي التي تتضمن الآراء المتعددة، والمختلفة في المسألة الواحدة؛ والاستدلال بالتقسيم يتناسب مع كلا الأمرين، التحليل النحوي، والخلاف؛ لأنه يعمل على تحديد الاحتمالات الممكنة، ثم يكشف عن مقدار الصحة في كلِّ احتمالٍ.

ثانيًا– التوصيات:

١.من المهم بمكانٍ في الدراسات الأصولية – والبحوث الجامعية الخاصة – في هذا الوقت؛ إبراز الجانب التطبيقي في عِلم أصول النحو، حتى لا يبقى الجانب النظري في أصول النحو منفصلًا عن الجانب التطبيقي؛ كما يدعي بعض مَن لا يَعرف حقيقة الأمر.

٢. إبراز الأدلة التي بُنيت عليها المسائل الأصولية في تقريرها يحتاج إلى مزيدٍ من البحث والتدقيق، والحصر لأنواعها، وبيان التداخل الحاصل بين بعض الأدلة، وخاصة طُرق الاستدلال.

وصلَّى الله على نبينا محمَّد – صلَّى الله عليه وسلَّم – وعلى آله وصحبه وسلَّم.

الهوامش

[1] الحيوان، للجاحظ: ٣١/١.

[٢] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: ص١٢٧.

[٣] ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد: ص٦٨-٨٢.

[٤] ينظر: في أدلة النحو، عفاف حانين: ص٥٤-٥٧.

[٥] أصول التفكير اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين، حامد الظالمي، أطروحة دكتوراة قدمت لمجلس كلية التربية – جامعة البصرة: ص٨٥.

[٦] أصول النحو، دراسة في فكر ابن الأنباري، محمد سالم صالح: ص٤٠٣.

[٧] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصرة والكوفة، لأبي البركات ابن الأنباري: ص٢٩، ٢٧٤.

[٨] ينظر: العين، للخليل: ٢٥١/٧، وتهذيب اللغة، للأزهري: ٢٨٥/١٢، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: ٦٧٥/٢.

[٩] ينظر: تهذيب اللغة: ٢٨٤/١٢، ، والصحاح: ٦٧٥/٢.

[١٠] ينظر: الصحاح: ٢٠١٠/٥، ومقاييس اللغة، لابن فارس: ٨٦/٥، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي: ص١١٤٩.

[١١] تهذيب اللغة: ٣١٩/٨.

[١٢] ينظر: التعريفات، للشريف الجرجاني: ص١١٦، والتوقيف على أمهات التعاريف، للمناوي: ص٣٩٦.

[١٣] أصول النحو ٢، مناهج جامعة المدينة العالمية، كود المادة: GARB٥٣٦٣، مرحلة الماجستير، جامعة المدينة العالمية، د. ت، (ص: ١٠٩).

[١٤] ينظر: شرح مختصر المنتهى، للإيجي: ٤٠٥/٣، ونفائس الأصول في شرح المحصول، للقرافي: ٣٥٢/٨.

[١٥] ينظر: المصدران السابقان.

[١٦] شرح تنقيح الفصول، للقرافي: ص٣٩٨.

[١٧] المنهاج مع شرح البدخشي، للبيضاوي: ٧١/٣.

[١٨] الخلاف النحوي، محمد الحلواني: ص٢٨٧.

[١٩] الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي: ص١١٤-١١٥.

[٢٠] المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقِّن، رسالة ماجستير للطالب داود بن سليمان الهويمل: ص٢٣٨-٢٣٩.

[٢١] نظرية التعليل في النحو، حسن الملخ: ص١٧١.

[٢٢] الاقتراح: ص٨٥. وقد ذكر هذه العلَّة تحت مصطلح "علة تحليل وهي الحادية والعشرون من جملة أربع وعشرين علَّة. واستعملت عبارتا سبر وتقسيم إلى جانب تحليل ضمن النصوص المختلفة في كتب التراث كالمرتجل لابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، ومسائل خلافية في النحو للعكبري (ت ٦١٦هـ)".

[٢٣] ينظر: رسالتان، لابن الأنباري: ص١٢٧، وعلل النحو، لابن الورَّاق: ص١٥٨، وفيض الانشراح من روض طي الاقتراح، لمحمد الفاسي: ٩٦٨/٢-٩٧٢، وأصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم: ص٢٢١.

[٢٤] ينظر: رسالتان، لابن الأنباري: ص١٢٧، وعلل النحو: ص١٥٨-١٥٩، وفيض الانشراح: ٩٧٢/٢-٩٧٣، وأصول التفكير النحوي: ص٢٢١.

[٢٥] رسالتان، لابن الأنباري: ص١٢٧، وعلل النحو: ص١٥٨-١٥٩، وفيض الانشراح: ٩٧٥/٢.

[٢٦] اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: ١/٤٠.

[٢٧] شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام: ص٢٩٠.

[٢٨] الخصائص، لابن جني: ٣/٦٧-٦٨.

[٢٩] الخصائص: ٣/٦٨.

المصادر والمراجع

-أصـــول التفكير اللغوي العربي في دراســـات القدماء والمحدثين، حامد الظالمي، أطروحة دكتوراة قدمت لمجلس كلية التربية – جامعة البصرة ١٩٩٨م.

-أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، الجامعة الليبية، ليبيا، د. ط، ١٩٧٣م.

-أصـول النحو ٢، مناهج جامعة المدينة العالمية، كود المادة: GARB٥٣٦٣، مرحلة الماجسـتير، جامعة المدينة العالمية، د. ت.

-أصـول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضـاء وضـوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، مصر، ط٦، ١٩٩٧م.

-أصـــول النحو، دراســـة في فكر الأنباري، محمد ســـالم صـــالح، دار الســـلام، مصـــر، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

-الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصـول النحو، أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

-الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـــ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

-الإنصـاف في مسـائل الخلاف بين النحويين: البصـرة والكوفة، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري، النحوي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د. ن، د. م، د. ط، ١٩٨٢م.

-التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشـريف الجرجاني (ت ٨١٦هـــ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٩٨٣م.

-تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

-التوقيف على أمهات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـــ)، عالم الكتب، القاهرة/ مصر، ط١، ١٩٩٠م.

-الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشـــهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.
-الخصائص، عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـــ)، تحقيق: محمد علي النجار، طبعة مصورة عن دار الكتب المصرية، دار الأمل، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٦م.
-الخلاف النحوي، محمد الحلواني، دار القلم العربي، حلب، د. ط، ١٩٧١م.
-رسالتان لابن الأنباري، عبد الرحمن بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، د. ن، د. ط، ١٩٥٧م.
-شرح تنقيح الفصول، شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤هـ)، دار الفكر، ط١، ١٣٩٣هـ.
-شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـــ)، تحقيق: ح. الفاخوري، دار الجبل، بيروت، د. ط، ١٩٨٨م.
-شرح مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦ هـــ)، عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦ هـــ)، وعلى المختصر والشرح: حاشية سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١ هـ) وحاشية السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) وعلى حاشية الجرجاني: حاشية الشيخ حسن الهروي الفناري (ت ٨٨٦ هـــ) وعلى المختصر وشرحه، وحاشية السعد والجرجاني، حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي (ت ١٣٤٦ هـــ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت/ لبنان، ط٤، ١٩٨٧م.
-علل النحو، محمد بن الورَّاق (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: محمود نصار، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.
-العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصـــري (ت ١٧٠هـــــ)، تحقيق: مهدي المخزومي – إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.
-في أدلة النحو، عفاف حانين، د. ن، د. م، ط١، ١٩٧٧م.
-فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، محمد الفاسي (ت ١٣٧٠هـــ)، تحقيق: محمد فجَّال، دار البحوث والدراسات، الإمارات، ط١، ٢٠٠٠م.
-القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرق سوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، ط٨، ٢٠٠٥م.
-كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي (ت ٩١١هـ) د. ن، د. ط، ١٩٨٨م.
-اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، دار الفكر، دمشق، د.ط، ١٩٩٥م.

-المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن المُلقِّن (ت ٨٠٤هـ)، داود بن سليمان الهويمل، إشراف: سليمان يوسف خاطر (أستاذ النحو والصرف المشارك)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية (قسم اللغة العربية وآدابها)، جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية، ١٤٣٧/١٤٣٨هـ.

-مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، ط١، ٢٠٠٢م.

-نظرية التعليل في النحو، حسن الملخ، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠٠م.

-نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض، مكتبة نزار الباز، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤٢٠هـ.

References

-Abul-Makarim, Ali. *Osul ut-Tafkir in-Nahwi*. Libya; Tripoli: 1973.

-Abu Mansur, Mohammad bin Ahmad Al-Azhari Al-Horawi. *Tahtheeb ul-Lugha*. Ed. Mohammad Awadh Mur'ib. Beirut: Dar Ihya' it-Turath il-Arabi, 2001.

-Adh-Dhalimi Hamid. "Osul ut-Tafkeer il-Lughawi il-Arabi fi Dirasat il-Qudama'i wal Mohdatheen". PhD diseertation. University of Basrah, College of Arts, 1988.

-Al-Aiji, Adhduddin Abdur-Rahman. *Sharhu Mukhtasar il-Muntaha al-'Osuli lil Imami Abi Amru Othman ibnul Hajib il-Maliki*. Ed. Mohammad Hasan Isma'il. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 2004.

-Al-Akbari, Abdullah. *Al-Lubab fi 'Olal il-Bina'i wal I'irab*. Damascus: Dar ul-Fikr, 1956.

-Al-Anbari, Abul-Barakat Abdur-Rahman Kamaluddin bin Mohammad. *Al-Ighrab fi Jadal il-'A'arab wa Lama' il-Adillati fi Osul in-Nahwi*. Ed. Sa'id al-Afghani. Beirut: Dar ul-Fikr, 1971.

----------.*Al-Insaaf fi Masa'il il-Khilaf ben an-Nahwiyien: Al-Basrati wal Kufa*. Ed. Mohammad Mohyiddin Abdul-hameed. N.p., n.d.

-Al-Ansari, Ibnu Husham. *Sharhu Qatr in-Nada wa Balli is-Sada*. Ed. H. Al-Fakhuri. Beirut: Dar ul-Jeel, 1988.

-Al-Fairuzabadi, Majduddin abu Tahir Mohammad bin Ya'qub. *Al-Qamus ul-Muheet*. Ed. Maktab Tahqeeq it-Turath. Beirut: Mo'assasat ur-Risal, 2005.

-Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmad. *Al-'Ain*. Eds. Mahdi il-Makhzumi & Ibrahim As-Samara'i. Cairo: Dar ul-Hilaal, n.d.

-Al-Fasi, Mohammad. *Faidhu Nashri il-Inshirah min Rawdhi Tayi il-Iqtirah*. Ed. Mohammad Fajjal. UAE: Dar ul-Buhuthi wad-Dirasat, 2000.

-Al-Halawani, Mohammad. *Al-Khilaf un-Nahwi*. Halab: Dar ul-Qalam il-Arabi, 1971.

-Al-Hwemil, Dawud bin Sulaiman. "Al-Masa'il un-Nahwiyati fi Kitab: At-Tawdheeh li Sharhi il-Jami' is-Saheeh li Ibn il-Mulaqqin". An M A thesis, Al-Qaseem University, College of Arts and Linguistic Studies, Saudi Arabia, 1438 AH.

-Al-Jahidh, Amru bin Bahr. *Al-Hayawan*. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 1424 AH.

-Al-Jawhari, Abu Nasr Isma'il Ibnu Hammad. As-Sihah: *Taj ul-Lughati wa Sihah ul-Arabiyati*. Ed.Ahmad Abdul-Ghafur Attar. Beirut: Dar ul-'Ilm lil Malayien, 1987

-Al-Jurjani, Ali bin Mohammad bin Ali iz-Zain ash0Shareef. *At-Ta'reefat*. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 1983.
-Al-Malkh, Hasan. *Nadhariyat ut-Ta'leeli fin-Nahwi*. Amman: Dar ush-Shuruq, 2000.
-Al-Qahiri, Zainuddin Mohammad. *At-Tawqeefu ala Ommahat it-Ta'areef*. Cairo: 'Aalam ul-Kutub, 1990.
-Al-Qurafi, Shihabuddin. *Nafa'is ul-Osul fi Sharh il-Mahsul*. Eds. 'Adil Ahmad AbdulMawjud & Ali Mohammad Mo'awadh. Riyadh: Maktabat Nazar, 1420 AH.
-As-Suyuti, Jalaluddin Abdur-Rahman. *Al-Iqtirah fi Osul in-Nahwi*. Ed. Abdul-Hakim Atiya. Damadcus: Dar ul-Beiruti, 2006.
-As-Suyuti. *Kitab ul-Iqtirahi fi Osul in-Nahwi*. N.p., 1988.
-Haneen, Afaf. *Fi Adillat in-Nahwi*. N.p., 1977.
-Ibnu Jinni, Othman. *Al-Khasa'is*. Ed. Mohammad Ali in-Najjar. Cairo: Dar ul-Amal, 2006.
-Ibnul Warraq, Mohammad. *'Olal un-Nahwi*. Ed. Mahmud Nassar. Beirut: Dar ul-Kutub il-'Ilmiya, 2002.
-Ibnu Zakariya, Abul Husein Ahmad bin Faris. *Maqayies ul-Lugha*. Ed. Mohammad Abdus-Salaam Harun. Damascus: Ittihad ul-Kuttab il-Arab, 2002.
-'Ied, Mohammad. *Osul un-Nahwi il-Arabi fi Nadhari in-Nuhati wa Ra'yu Ibni Madha' wa Dhaw'i 'Ilm il-Lughat il-Hadith*. Cairo: 'Alam ul-Kutub, 1997.
-Salih, Mohammad Salim. *Osul un-Nahwi: Dirasatun fi Fikr il-Anbari*. Cairo: Dar us-Salaam, 2006.